رهانات الديمقراطية عند محمد محفوظ

(الحرية – الإصلاح – المستقبل)

الأستاذ الدكتور
نعمة محمد إبراهيم
المدرس الدكتور
حسنين جابر حيدر الحلو
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب
Hassnien.alhelu@gmail.com

Democracy stakes at Mohamed Mahfouz

(Freedom - Reform - Future)

Prof. Dr.
Nemaa Muhammad Ibrahim
Lect. Dr.
Hassanein Jaber Haider Al-Helw
University of Kufa - Faculty of Arts

الملخص:

اختفت الدولة التقليدية او الفكر الفردي التقليدي في اوربا، وبقى شبح هذه الدولة يسيطر على الدول العربية على الرغم من المحاولات الجادة لأنهائها، ولهذا كان كل جهد وكل دراسة وتحضير في سبيل رفع كفاية الفرد والدولة لدينا أقل ما تقتضيه الأهداف الشاسعة المترامية التي تعد غاية هذه المفاهيم وأسها، وفي ظل الصرخات المدوية في عالم التغيير والخروج من قفص الاتهام للمحيط العربي هناك من يبحث عن ثمة طريق يوصلها الى بوابة الخروج من متاهة الضجيج المتولد عن جهل او متعمد لأجل، نجد خطابات محمد محفوظ في أروقة كتبه المتعددة متنقلا بين الإحساس بالواقع من جهة وهو إحساس بالوحدة لان محفوظ يتعمقه هذا الشعور في كتابه (الحضور والمثاقفة) فنجده ما بين معطيات الاستعارة وصعوبات التطبيق يتملكه هاجس الضياع للمجتمع العربي، ليس هذا فحسب بل الشعور بغربة الواقع العربي كونه غريبا عن بقية المجتمعات التي تعيش معه في المنظومة العالمية، فيطرح عدة استعمالات منها التقدم والتأخر والوعي وهذا متنفسا في كتابه (الإسلام والغرب وحوار المستقبل)، ويأتي كتابه (الواقع العربي وتحديات المرحلة الراهنة) ليؤكد النهج الذي اختطه لنفسه في أغلب كتبه، وهو كون احداث هذه الكتب تدور حول الواقع العربي، وأن السرد يتركز عليها، مظهرا ثقافتها وتوجهاتها الايدلوجية وتراكماتها التراثية وتواجداتها المرحلية وهذا بدوره أدى الى ان يوجد لنا عدة رهانات كان ابرزها في هذا البحث (الحرية، الإصلاح، المستقبل)، لذلك انقسم هذا البحث الى مبحثين ومقدمة وستة مطالب، تحدثت عن الصدام الحاصل بين هذه المفردات محاولا ان يجد (محفوظ) ثمة بوابة لخروج الفكر العربي من التحديات التي تنتابه بين الحين والأخر.

الكلمات المفتاحية: رهانات، ديمقراطية، محمد محفوظ، الحرية، الإصلاح، المستقبل.

Abstract:-

The traditional state or the traditional individual thought disappeared in Europe, and the ghost of this state continued to dominate the Arab countries despite serious attempts to end it, and for this reason every effort and every study and preparation in order to raise the adequacy of the individual and the state for us is the least required by the vast and vast goals that are the goal of these concepts And in light of the loud cries in the world of change and exit from the dock of the Arab ocean, there are those who are looking for a way to lead them to the exit gate from the maze of noise generated by ignorance or deliberate for the sake of it. A sense of loneliness because Mahfouz deepens this feeling in his book (Presence and Acculturation), so we find that between the data of the metaphor and the difficulties of implementation possesses the obsession of being lost in the Arab society, not only this, but the feeling of the alienation of the Arab reality as it is alien to the rest of the societies that live with it in the global system, so it proposes several uses of it Progress, lag and awareness, and this is an outlet in his book (Islam, the West and the Dialogue of the Future). His book (The Arab Reality and Challenges of the Current Stage) comes to confirm the approach that he has taken for himself in Most of his books, which is the fact that the events of these books revolve around the Arab reality, and that the narration focuses on them, showing their culture, ideological orientations, heritage accumulations and episodic presence, and this in turn led to us having several stakes, the most prominent of which was in this research (freedom, reform, the future), so it was divided This research includes two topics, an introduction and six demands. I talked about the clash between these vocabulary, trying to find (Mahfouz) there is a gateway for Arab thought to emerge from the challenges that confront it from time to time.

Keywords:- Bets, Democracy, Mohammed Mahfouz, Freedom, The reform, the future.

المقدمة:

ان التطلع الى الديمقراطية في المجالين العربي والإسلامي، اضحى اليوم من القضايا المشتركة بين الشعوب العربية بعدما عاشت الامرين في ظل حصار ثقافي جثم على قلوبهم وعقولهم لسنوات من غير تغيير، وبما ان التحول لا ينجز صدفة او بعيدا عن الافراد، بل هو جهد بشري متجه الى انجاز هذا التحول، واليد الطولى لهذا التحول إرادة الشعوب والمجتمعات، فلا يكفي ان نحمل ثقافة تفضل نظام ديمقراطي على اخر استبدادي بل لابد من إرادة تقلب المعادلة، والإرادة التي نراها شرط انجاز الحرية ليست شعارا يرفع او يدون في الكتب او المجلات والصحف ، بل هي منظومة متكاملة من الحقوق والواجبات، لان الإرادة عمل وتغيير، لا شعار والبقاء في التفكير، فهنا حتى نحصل على الحرية لابد من مغادرة شرط التفكير فقط، والانطلاق الى التنفيذ، فكم من فكرة بقيت محبوسة حتى انتهى وقتها، واللذين يراهنون على واقعنا العربي بأنه غير قادر على مغادرة واقعه او التقدم الى الأفضل هم موهومون وغير صائبين، والدليل على ذلك هناك الكثير من الكتاب اكدوا عكس هذه النظرية وتعاملوا مع المواقف ضمن إرادة التغيير وهو التغيير للأفضل وإعطاء مساحة لقبول الاخر، لان البعض يؤكد على اننا لم ولن نغادر لان الاخر لا يعنينا ولا يمكن التعامل معه او الانضمام اليه، وحتى نثبت ذلك ينبغي لنا أولا أن نخرج من هذا الوهم وان نتعرف على حجم الضغوطات المسلطة علينا، ولا نتناسا التطورات الحاصلة في مجتمعاتنا للاستفادة منها في بناء طريقنا الديمقراطي بأفضل الوسائل الممكنة للوصول الى الهدف، ولاسيما اذا عرفنا بأن ما بعد النهضة اوجد المناخ الملائم لانتقال بعض المفاهيم ومنها الديمقراطية الى واقعنا العربي بعيدا عن المقيدات المفروضة، والدليل على ذلك حركة الجماهير نحو الديمقراطية من اكبر العوامل التي نقلتها الى واقع متحرك، لاسيما وان هذه الجماهير كانت بحاجة الى الديمقراطية كأداة تؤثر في الجو العام، ولم تكن قد ظهرت هذه الحاجة من قبل بصورة ملحة، وبدا وكأن هذا التحرر انما هو عملية نمو ذاتي، على الرغم انه لم تكن هناك ظروف مهيأة لنموه ذاتيا قبل ذلك، فبعد اتساع نشاط الفرد والدولة في ظل أجواء الديمقراطية، اختفت الدولة التقليدية او الفكر الفردي التقليدي في اوربا، وبقى شبح هذه الدولة يسيطر على الدول العربية على الرغم من المحاولات الجادة لأنهائها، ولهذا كان كل جهد وكل دراسة وتحضير في سبيل رفع كفاية الفرد والدولة لدينا أقل ما تقتضيه

الأهداف الشاسعة المترامية التي تعد غاية هذه المفاهيم واسها، وفي ظل الصرخات المدوية في عالم التغيير والخروج من قفص الاتهام للمحيط العربي هناك من يبحث على ثمة طريق يوصلها الى بوابة الخروج من متاهة الضجيج المتولد عن جهل او متعمد لأجل، نجد خطابات محمد محفوظ في أروقة كتبه المتعددة متنقلا بين الإحساس بالواقع من جهة وهو إحساس بالوحدة لان محفوظ يتعمقه هذا الشعور في كتابه (الحضور والمثاقفة) فنجده ما بين معطيات الاستعارة وصعوبات التطبيق يتملكه هاجس الضياع للمجتمع العربي، ليس هذا فحسب بل الشعور بغربة الواقع العربي كونه غريبا عن بقية المجتمعات التي تعيش معه في المنظومة العالمية، فيطرح عدة استعمالات منها التقدم والتأخر والوعي وهذا متنفسا في كتابه (الإسلام والغرب وحوار المستقبل)، ويأتي كتابه (الواقع العربي وتحديات المرحلة الراهنة) ليؤكد النهج الذي إختطه لنفسه في أغلب كتبه، وهو كون احداث هذه الكتب تدور حول الواقع العربي، وأن السرد يتركز عليها، مظهرا ثقافتها وتوجهاتها الايدلوجية وتراكماتها التراثية وتواجداتها المرحلية وهذا بدوره أدى الى ان يوجد لنا عدة رهانات كان ابرزها في هذا البحث (الحرية، الإصلاح، المستقبل)، لذلك انقسم هذا البحث الى مبحثين ومقدمة وستة مطالب، تحدثت عن الصدام الحاصل بين هذه المفردات محاولا ان يجد (محفوظ) ثمة بوابة لخروج الفكر العربي من التحديات التي تنتابه بين الحين والأخر.

المبحث الأول

رهانات الديمقراطية بين الإسلام السياسي والمدنية

المطلب الأول

الديمقراطية والإسلام السياسي في واقعنا العربي

كل الناس من حقهم ان يعيشوا عيشا كريما ماديا ومعنويا، نفسا وجسدا وروحا، ويتمنى كل انسان في الوطن العربي ان يتمتع بحريته وكرامته الإنسانية مثله مثل غيره من البشر، لمجرد كونهم بشرا، ولكن كيف يتحقق ذلك من دون ان نسلط الضوء ونكشف الحقائق حول كل الأسباب التي تقف في طريقنا، ذلك يعني ضمن ما يعنيه تأسيس خطاب ذي مهمة مزدوجة: مهمة النقد المباشر ومهمة التحليل الشامل والعميق[١] والذي يحدد المسافات الفعلية لمهام هذا النقد وجذوره الأولى[٢] لنظام الحكم في الدول الإسلامية

وانجرافه الى ملك عضوض عندما اصبح الحاكم بعد فترة قصيرة فردا مستبدا، الامر الذي أدى في الغالب بالعرب والمسلمين كما أدى بسائر الحضارات المعاصرة لهم[٣]، وبعدها اتجه المفكرون الإسلاميون المتأخرون الى التأكيد على اعتبار المجتمع الإسلامي الموقع الأساس للولاء وقاعدة العمل السياسي، وقد رفض المتشددون من أمثال أبو الأعلى المودودي وسيد قطب الحلول الوسطية المبكرة، وجادلوا باقتصار المجتمع على المسلمين[٤]، وفي العقود الأخيرة نلاحظ انتشار واسع للحركات الإسلامية التي تدعو الى العودة الى أصول الإسلام وتظهر هذه الحركات على انها استمرار وتطور للحركة الإصلاحية الإسلامية التي تم اجهاضها، وقد رأى قادة هذه الحركات انه يمكن البعد الروحي الإسلامي ان يساعد في رسم صورة العدو مثلا وإدانة الفساد الأخلاقي وتعبئة المجتمعات الإسلامية، وتبدو الصورة هنا اكثر وضوحا عندما يقارن الوضع الحالي بالتاريخ الإسلامي المثالي، فالتاريخ المثالي يوظف اليوم لتعبئة المسلمين من اجل بناء حضارة جديدة، وصياغة جديدة للهوية، وتطوير خطابات جديدة للديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان[٥]، وهذا ليس ببعيد عن الإسلام كونه النص الحاكم لما ينبغي ان يكون عليه الفرد المسلم في سيرته وسريرته، وما ينبغي ان يكون عليه المجتمع من حيث نظامه وسياسته، لابد اذا للإسلام من سلطة، فليس الإسلام عقيدة متروكة للانفراد، حتى ولو تعددوا وتكاثروا، بل هناك اسبقية للجماعة وللامة [٦]، وهذا بدوره أدى الى اظهار اسلام اخر بالإضافة الى الإسلام الاجتماعي وهو السياسي يقود المرحلة بدلا من الإسلام الاجتماعي الذي نروم اليه بسبب ان كل امة تقول نحن الفرقة الناجية وعلى حساب ذلك وجد الإسلام السياسي حيث نلحظ في السنين الأخيرة اصبح الإسلام السياسي جزءا من اكثر التيارات حركة ونشاطا جزءا في الحياة السياسية في البلدان الإسلامية، وقد تورطت بعض الحركات الإسلامية بالأعمال العسكرية والعنف ضد أنظمة الحكم في بلدانها، في حين نجحت حركات أخرى في الحصول على فرصة المشاركة في نظام سياسي تعددي أتاح لها المساهمة في الحياة السياسية والدخول في الحكومة وصناعة القرار[٧]، والأكثر من ذلك جاءت بدعوى الديمقراطية وهنا اقف مع راي محمد محفوظ[٨] بقوله: (الديمقراطية قبل ان تكون اشكالا سياسية ونصوصا دستورية هي خروج كل فرد فينا عن انانيته وافقه الضيق ومغادرة تلك الأفكار الأحادية والاقصائية والاستغنائية، التي لا تزيدنا الا بعدا عن الديمقراطية و و متطلباتها الفكرية والمجتمعية)[٩]، وكما يتفق محمد ظريف

مع محفوظ في ان هناك مفاهيم مشتركة بين (الإسلام والسياسة والمجتمع) تحدد وفقها معنيين: الأول: اسلام سياسي استيعابي: يوظف مفاهيم التعايش والدعوة بالتي هي احسن ويعطي أهمية كبرى لمفهوم تربية المجتمع ويرى ان السلطة والمجتمع قد انحرفا معا عن النهج القويم، وان عملية العودة الى هذا النهج تقتضي نوعا من التربية وبالتالي فأن الدعوة تشكل قطب الرحى بالنسبة للإسلام السياسي الاستيعابي ثانيا: اسلام سياسي اقصائي: يتمحور حول مفاهيم مركزية مثل مفهوم الجاهلية وبالتالي الحكم بكفر مكونات المجتمع والسلطة هذا الكفر والجاهلية لا يمكن استئصالها الا بواسطة الجهاد / العنف[١٠]، فانقسم هنا وبحسب راي متداخل معهما وهو راي المفكر عيسى احمد بأن هناك استيعاب واقصاء ضمن المنظومة الإسلامية نفسها فعلى سبيل المثال يحيلنا عيسى الى ان الإسلامي فيه قسمان أيضا:

الأول: قسم يرفض الديمقراطية رفضا تاما ويلجأ الى خيار القوة، ولا يختار على السيف الديمقراطية، وراء ذلك خلفية من واقع موضوعي عاشه أولئك الإسلاميون الثاني: لا يرى الديمقراطية دينا ولا مجسدة للحق دائما، ولا كاشفة عن الواقع لكنه يراها اليه لحسم النزاع في الشأن العام. فهنا يصرح بأن القسم الأول منهم يئس، والقسم الثاني لازال يجرب[١١]، فالباب الأفضل للوصول كما يراه الثلاثة ولاسيما محفوظ هو المصالحة مع الديمقراطية في المجال الإسلامي الذي يقتضي بعث وحضور قيم الإسلام الحضارية في الفضاء السياسي والثقافي والاجتماعي.

المطلب الثاني

الديمقراطية والمدنية في الواقع العربي

يشهد الواقع المعاصر اليوم تحولا من اللامادي غير المحسوس الى المادي المحسوس، لان الأفكار القديمة تتناقض شيئا فشيئا بفضل تقدم العلوم، حيث نشهد اليوم انفتاحا على مستوى التعاملات اليومية، فيمكن نقل افكارنا بسرعة الضوء الى العالم، ولعل الرأسمال الحقيقي في هذا المعطى هو تكوين الأشخاص والبحث هو الذي يبرز لنا قوة الجديد بعد الافراط في قول ان الديمقراطية هي نظام ذات ايدلوجية وفلسفة معينة مادية بحيث تتقاطع مع النظرة الإلهية للمجتمع، اضف الى ذلك القول بأن الديمقراطية مجرد الية للعمل السياسي لا تحمل في طياتها أي محتوى فلسفي او ايدلوجي يتقاطع مع النظرة الإلهية، شأنها

شأن سائر الاليات التي يستخدمها الانسان لنيل مأربه المختلفة [١٢]، ويؤكد جعفر الزبيدي ذلك في قوله (ان الديمقراطية لا تحمل ايدلوجية محددة، وقد تطورت في شكلها ومحتواها عبر الاف السنين حتى وصلت الى شكلها الحالي، وهو بدوره في تطور مستمر، وهي لا تعدو عن كونها اطارا ينظم العلاقات بين الافراد بعضهم ببعض وبين الكيانات السياسية والاجتماعية المختلفة، وهي ليست حصيلة حضارة معينة دون غيرها بل ساهمت كل الحضارات في اغنائها وتحديد ابعادها وشكلها، كما انها متنوعة في اشكالها وتطبيقاتها) [١٣] فهي تتطلب ليس فقط رد فعل بل الفعل والفعل هو أولا وأخيرا في العصر الحاضر فعل العقل، فهناك قوتان ايدلوجيتان كما يتصورهما الجابري في هذا الصدد: أولا: فعل اللسان (الخطابة والوعظ والإرشاد)، الثاني: فعل اليد والعضلات (مهما كانت صورته وقوته)، فهما لم يعودا يجديان اليوم، لان العصر يقوم كل شيء فيه على الفعل العقلاني على الضبط والتنظيم وحساب التوقعات والخطوات وتقليص دائرة المصادفات والمفاجئات الى اقصى حد[١٤]، فما بين قوة الخطاب والعضلات ثمة ملامح للتغيير في مستوى الديمقراطية حتى لانها ليست حديثة العصر واليك الشواهد، الديمقراطية العربية مرت بصراع طويل عريض مع مرض السلطة وكما ستجد ذلك في المطلب الاحق من هذا المبحث ولاسيما عند محفوظ، فلنحفر انا واياكم في ديمقراطية الواقع العربي قبل سبعين عام ليس اكثر ستجد الاتي: ديمقراطية برجوازية، ديمقراطية اشتراكية، ديمقراطية رأسمالية. في ظل هذه الأنواع من الديمقراطية نجد أن الموقف الديمقراطي الاشتراكي ينطلق دائما وفي الأساس من عملية نقد صارمة للديمقراطية البرجوازية، هكذا طرح الموقف الديمقراطي الاشتراكي نفسه تاريخيا، وهكذا قدم الموقف الديمقراطي الاشتراكي نفسه في تلك الفترة، وفي ظل هذا النقد الصارم للديمقراطية البرجوازية كثيرا ما تنشط الأنظمة والمذاهب الفكرية الاشتراكية لتصل لا الى مجرد تصحيح للصيغة الديمقراطية بهدف انتزاعها من يد البرجوازية بل الى اتخاذ موقف لاديمقراطي في الأصل، ومن هنا نلاحظ عودة الموقف الديمقراطي الاشتراكي في حينها ضمن سياقه التاريخي والفكري والتطبيقي الصحيح [١٥]، وبما ان ظروف المجتمع تغيرت سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بعد طول مرض من التخلف الشديد والامراض الاجتماعية وندرة الخبرات الفنية، والحاجة الملحة الى خبرات متعددة ونهضة سريعة، كان ولابد ان تظهر ديمقراطية تحاكي الاقتصاد ويكون هدفه الفائدة للبلد بتمكين الطاقات

وتدوير الاقتصاد لفائدة تضمن ان يكون الرأسمال متاحا لقوة الدولة[١٦]، على الرغم من أن النظام الرأسمالي يعتمد على الفرد فقط، وهو لايهتم بشؤون المجتمع عامة، فالفرد هو الذي يجب أن ينعم تحت هذه الديمقراطية ان صح التعبير، ويرفل في النعيم وتهيأ له كل وسائل العيش، اضف الى ذلك ممارسة الديمقراطية بكل أنواعها في هذا الموقف من خلال اطلاق الحريات الفردية والسماح للفرد بممارسة الحريات من دون قيود واطر تحددها فلسفة الرأسمال، والديمقراطية المنبثقة من هنا ماهي الا مجتمعة للسماح للإنسان بتقرير مصيره السياسي بنفسه من دون اكراه من فوق[١٧] كما شاهدنا في الهيراركية التعسفية في بقية أنواع الديمقراطية لقد تحول هذا الهيراركي على الرغم من الديمقراطية الى ايدلوجيا وشرعية لمن لا يملكون شرعية هذه الايدلوجيا التي نشرت وعيا وهميا بالعدالة الاجتماعية والمساواة واعتبرت الشر كامنا في الملكية الخاصة والاقتصاد الحر، هي ايدلوجيا لا زالت تحتكر التاريخ وتؤوله لصالحها، وطبيعي ان يقف في وجه هذا المقدس مقدس اخر قادر على مصارعته، وهو المقدس الديني كقوة سياسية وروحية، وهنا لابد من زيادة التمعن في العلاقة بين المقدسين المختلفين من حيث الرؤية والتصور، ومتناحرين سياسيا ولكنهما يلتقيان في كون اليات التفكير واحدة واعتماد قوة المخيال المحمل بقيم الموتى ووصاياهم وثقافة الابوة وتقاليد التسلط الاجتماعي، وكذلك قد يؤديان الى نتيجة الفعل العنفي كسلوك سياسي للبقاء في السلطة او الوصول اليها او حتى المشاركة فيها[١٨]، داخل المجتمع الذي يروم ان ينتقل من هذا الطوق الدوغمائي الى مدنية مؤسسة على الحرية ولاسيما اذا اوجدنا علاقة تلازمية بين المجتمع والسلطة في الوجود والمهام على اعتبار ان المجتمع بالضرورة يحتاج الى جهاز يقوم بتنظيم شؤونه المختلفة، وهذا الجهاز هو الحكومة، ولا توجد حكومة خارج المجتمع، اما في مجال طبيعة المهام فأن تلبية الحاجات الأساسية لافراد المجتمع وصيانة كرامتهم هي صلب مسؤولية الحكومة بإدارة نالت تخويل من قبل المجتمع، وفي الوقت ذاته تشكل هدف المجتمع يصل اليه من خلال عمله المشترك وتعاونه مع المؤسسات الحكومية[١٩]، على الرغم من مثاليتها الا ان تحققها وارد شريطة تفعيل الوعي وسنلحظ ذلك عند محفوظ في المبحث القادم.

المطلب الثالث

الديمقراطية بين الإسلام والسياسة والمدنية عند محمد محفوظ

الحريات السياسية قابلة للتضيق والتوسيع، وترتبط سعة هذا المفهوم وضيقه بعاملين اساسين هما: الدستور، ومستوى ممارسة مجموعة من الافراد لسلطاتهم، فدستور أي بلد هو اهم عامل لتعيين مدى الحرية السياسية ومساحة الحقوق المدنية، أي الحريات العامة والاساسية للناس في ذلك البلد، ويحدد للمواطنين ابعاد حريتهم السياسية تلك، وعليه فإن اهم طريق لمعرفة الحريات السياسية ومساحتها في ذلك المجتمع مراجعة الدستور، رغم ان هذا الأخير يلعب دورا أساسيا في تحديد مساحة الحرية السياسية، لكنه ليس العامل الوحيد، بل يوجد الى جانبه عامل اخر يلعب دورا لا يقل أهمية في ضبط سعة وضيق الحرية السياسية عند التطبيق ويتحكم بالتصرفات السياسية والاجتماعية للمواطنين، ذلك العامل هو ممارسة السلطة لدى الحاكم[٢٠]، بحسب هذه الممارسة والعلاقة بين الدستور ونمط المجتمع وماهيته واذا ما رمنا تصنيف أنواع العلاقة التي قامت بين دستور الدولة ونمط المجتمع (دين، عادات وتقاليد) امكننا الحديث عن ثلاثة أنماط رئيسية للدولة:

- نمط الدولة المتماهية مع الدين: القائم حكمها على ادعاء تطبيق احكامه

ونمط الدولة القائمة شرعيتها: واحيانا بالتجاوز مع شرعيات أخرى على الدين، المتوسلة إياه أداة من أدوات تبرير نظام الحكم فيه وسياساته

- نمط الدولة المحايدة تجاه الدين والأديان القائمة على شرعيات مدنية بشرية، لا مكان فيها لأي نوع من أنواع استغلال الدين في السياسة[٢١]

كل هذا نحصل من خلاله على انتقاله بسبب التسارع التاريخي مع أو ضد، الإسلام والسياسة والمجتمع، فنسج لنا محمد محفوظ على المنوال نفسه بتداعيات تاريخية حاملا الينا مشروع وجيه كوثراني بقوله: (ولعلنا في التاريخ العربي والإسلامي والدينامية الاجتماعية التي عبرت عن نفسها بأشكال من التوازن بين التدخل السلطاني الذي يتمثل في مؤسسات الوالي والقاضي والمحتسب وصاحب الشرطة وبين الحاجات الاجتماعية والمدنية التي عبرت عن نفسها بإيداع اشكال من المؤسسات التي تقوم بممارسة دورها في هذا الصدد، فالنشاط المديني الذي تركز بشكل أساس في الإنتاج الحرفي والتجارة وانتظم في الأصناف وهي

تنظيمات اجتماعية بحيث كل مرتبة تقوم على اعراف وطقوس واخلاقيات وتقنيات تعبر بدورها عن التفاوت الحاصل بين كل مرتبة ومرتبة في المعرفة والقيمة أي وفقا لدرجات تحصيل او معرفة اضفى عليها الطابع القدسي الديني)[٢٢]، فتأرجحت الديمقراطية عند محفوظ ومجموعة من الكتاب ابرزهم محمد العشماوي بين هبوط

مستوى التفكير اذ لم يعد قادرا على تناول الموضوعات الهامة والرئيسية والاساسية والجادة في الدين او الدنيا، وانما اقتصر على الهامشيات وانحصر في القشور وتبدد في التافه من الأمور، واقتصر شأنه على طلب الفتوة جاهزة في شعار او معلبة في رأي او مغلفة في قول، او مطلقة في هتاف، وبين العصر الحالي الذي تفرض فيه التحديات على العقل الإسلامي ان يجدد فكره ويعلو بمستوى تفكيره ليستوعب المتغيرات، فيستطيع مواجهتها والاسهام في حلها في هذا العصر[٢٣]، اعتماد الايدلوجيات والتحديات عند عشماوي فتح الباب على مصراعيه عند محفوظ ليحدثنا عن التعبيرات والمؤشرات بقوله: (للمازق التاريخية التي يعاني منها المجال الاسلامي اليوم، تعبيرات ومؤشرات عديدة ومتنوعة، بعضها يرتبط بطبيعة الاختيارات الايدلوجية والسياسية، والبعض الاخر بأوضاع المسلمين الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، الا انه بالإمكان تكثيف هذه التعبيرات والمؤشرات في مقولة واحدة هي غياب وتغييب الديمقراطية من حياة المسلمين على مختلف الصعد والمستويات)[٢٤]، وفي الصعيد ذاته يحدثنا محفوظ عن الخروج من هذه المأزق التاريخية من خلال تحرر الانسان المسلم من اوهامه وهواجسه المعيقة لفاعليته وحركته وديناميته، والانطلاق في رحاب العمل والبناء فلا يمكن ان تتجذر الديمقراطية في واقعنا ومحيطنا بدون التغيير الذاتي ويعاود القول:(بأن المأزق الذي يعانيه الاجتماع العربي ليس منفصلا، بشكل او بأخر، عن مأزق الثقافة العربية وازماتها الذاتية والموضوعية، وانما كل طرف يغذي ازمة الاخر ويضيف لها ابعادا جديدة)[٢٥]، وهذه الابعاد تبدء بالتمرحل من نقطة الصفر الى الغليان ثم التاكل في مستويات مختلفة وابرزها الاقتصادي فيقول: (والتاكل على مستوى البنية الاقتصادية الوطنية لصالح نسق اقتصادي عالمي لا يخدم على المستوى المرحلي والاستراتيجي الا الدول الصناعية التي ترى ان المناخ اضحى مؤاتيا لتأكيد هيمنتها وادماجها البنيوي في الدورة الاقتصادية العالمية)[٢٦] لتنتقل من حال الى حال بحسب هذه الدورة ولا يجانب محفوظ الصواب عند وصفه القضايا الفكرية والسياسية التي تحتاج الى

إعادة صياغة رؤيتنا ونظرتنا اليها كأفراد وجماعات هي مسألة الديمقراطية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى واليات وانساق اجتماعية وسياسية، وذلك لان المجال الإسلامي اليوم لا يمكنه ان يستأنف دوره التاريخي والحضاري من غير الديمقراطية، فيعاود ويؤكد ان الديمقراطية بكل الياتها وافاقها ومؤسساتها وشروطها الثقافية والمجتمعية، هي القادرة على إعادة تأهيل المجال الإسلامي المعاصر لاستئناف دوره وشهوده الحضاري، فكل قيم النهوض ومبادئ التطور بحاجة الى قيمة الديمقراطية، والتي بدونها لا يمكن ان ينجز البناء المفاهيمي والقيمي لمشروع النهوض الحضاري[٢٧].

المبحث الثاني

الحرية والإصلاح في واقعنا العربي عند محفوظ ورهانات المستقبل

المطلب الأول

جدليات الحرية عند محفوظ في زمن العولمة وتبعاتها في واقعنا العربي

ليس من السهل بالطبع أن يقول المرء متى ينتهي الاختيار الحر ومتى يبدأ القهر، ولكن ربما كان من المفيد كما يقول الدكتور جلال أمين: (التشبيه بالتنويم المغاطيسي، حيث لا يملك المنوم مغناطيسيا أي حرية في الاختيار على الرغم من انه قد لا يعاني أي الم من القيام بما يطلب منه القيام به من اعمال، ولكن حملات الإعلان والترويج للسلع بمختلف أنواع هذه الحملات، تحدث اثرا لا يبعد كثيرا عن اثر التنويم المغناطيسي)، وهذا بدوره يؤدي الى قبول نهائي لما يحدث على الرغم من عدم الحرية لذلك يستخدم المرء هنا لفظ القهر لوصف ما يحدث، مهما كان العمل الذي ندعي للقيام به سارا، إن ما يجري اليوم من عولمة، يحدث بالضبط هذا الأثر في عدد كبير من ثقافات العالم في مختلف انحاء الأرض[٢٨] وفي حياتنا مما يضمن لنا هذا الأثر من أثار العولمة في رفاهية المجتمع والذي قد يدرج أيضا ضمن عناصر التنمية البشرية، الذي حسب الأمين ويشترك معه محفوظ بالرأي لا يجوز التقليل من شأنه او الاستهانة به، ففي عالم لا يكف عن التغني بمزايا التعددية وتنوع الآراء والاتجاهات، وهن تهنئة نفسه بقدرته على إرضاء مختلف الاهواء واشباع كل الرغبات، لذلك في ظل العولمة تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية اكثر فأكثر لتأثير قوى السوق، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لاوامر الدولة فتصبح بين نمطين إدارة

الدولة وسيادة المستهلك، وما بينهما سوق العمل[٢٩]، ولعل ان ما يشير اليه (محمد محفوظ) في كتابه العولمة وتحولات العالم يأخذ المنوال نفسه: (هناك اندماج منظومات ثلاث رئيسة في حياتنا الاجتماعية والدولية الراهنة:

المنظومة الأولى: المالية: فقد اصبحنا نعيش في اطار سوق واحدة لرأس المال، وبورصة عالمية واحدة، على الرغم من تعدد مراكز نشاطها.

والمنظومة الثانية: المنظومة الإعلامية والاتصالية: فمن الممكن اليوم لجميع سكان الأرض القادرين على دفع الثمن، الارتباط من خلال الصحن الهوائي بالقنوات التلفزية ذاتها الموجودة في كل العالم، والتي تتوجه في بثها لجمهور عالمي او معولم اكثر فأكثر لا لجمهور محلي.

والمنظومة الثالثة: المنظومة المعلوماتية: التي تجسدها بشكل واضح شبكة معلومات انترنيت، فهي شبكة واحدة يشارك فيها الافراد، وينفذون الى ما تنطوي عليه من معلومات وعروض، بصرف النظر عن الحدود السياسية والخصوصيات الثقافية)[٣٠] فهذا هو الهدف الواضح من العولمة، فهي لا تبتعد عن كونها سياسة امبريالية، نشأت من رحم الاقتصاد، ودرست بعناية فائقة، ووضع لها الهدف المحوري وهو تسويق النموذج الرأسمالي الليبرالي، سواء كان ذلك في مجال الاقتصاد، او السياسة او الفكر، أي السيطرة على العالم من خلال اختراقه ثقافيا واعلاميا وفكريا واقتصاديا واجتماعيا، حتى لوكان ذلك على حساب صهر خصوصيات الشعوب الأخرى في بوتقة الرأسمالية او على حساب التبعية الحضارية للانموذج الغربي ونحو ذلك، وهنا استطاع الغرب عن طريق استخدام جميع الوسائل أن يقوم بعمليات تهميش وتحييد للافكار والأنظمة الأخرى، وطرح بديلا عن ذلك أفكاره وأنظمته لكن تحت شعارات براقة خداعة، مثل العولمة الثقافية والإعلامية فضلا عن الاقتصادية والسياسية[٣١]، فالاولى تتخذ السوق سبيلا، والثانية تتخذ البربوغندا وسيلة مما تثير عدة تساؤلات في حقل العولمة وايهم افضل لتواجدها وكما تحدث عنها محفوظ بقوله: (التساؤل هو تقوى الفكر على حد تعبير هايدغر، وهو سبيل الكشف عما تحجبه القوة او المادة من حقائق ووقائع، والخطاب الغربي المعاصر الذي يؤسس للتاريخ بعد موتها لا يلغي التساؤلات، ولا ينفي الدهشة، بل يؤكدها ويحفز على تأسيسها في كل المواقع والحالات،

فيمكن ان تمرر عناصر هذا الخطاب بدون نقد ومسألة وتمحيص)[٣٢]، لأنها تتبع سياسة التحييد والتهميش، فلا معنى للعلاقات الاجتماعية ولامعنى للقوة، ولامعنى للهوية الحضارية، وهكذا تجد العرب يتعرضون الى حرب تهمش الإقليمي والاستراتيجي وإعطاء بدائل لا تنسجم مع طروحاتنا، اضف الى التهميش السياسي عن طريق استخدام قضايا تلعب بالخفاء وتهدف بدورها الى تكاثر النزعات السياسية العربية العربية، وكذلك التهميش الاقتصادي بالتخلي عن غالبية الطروحات الاقتصادية القديمة والسقوط امام ما تريده الشركات المتعددة الجنسية وبالتالي تكريس حالة التبعية[٣٣]، فلا بدمن التمسك بمنتجنا وطرحنا والتفاعل معه لنصمد امام الاخر فينتفض مرة أخرى محفوظ لهذا الامر بقوله: (فإن التفاعل هو عبارة عن عملية التجديد الذاتي، الذي تحدثه الامة بإستمرار اعتمادا على اسلامها وعقيدتها، وادراكها السليم والدقيق للظروف المحيطة بها، انه التجديد الذي ينطلق من ارض الذات لا من ارض الغير وهو تجديد يتفاعل وينسجم ومنطق العقيدة والتاريخ)[٣٤] المتأتي من واقعنا لا من الاخر او من فراغ.

المطلب الثاني

الإصلاح الديني عند محفوظ في واقعنا وصيانة حقوق الإنسان

لاريب أن تاريخ كل امة مهما تكن هذه الامة صورة تعكس شخصيتها، وتصورها من مختلف الزوايا، ولئن كانت هنالك احداث جسام اعترضت مجرى التاريخ وألبسته لباسا لا ينسجم مع خصائصنا، فلابد لهذه الاحداث أولا وأخيرا من ان تعود وتدخل في اطار خصائصنا وتتزيا بزينا[٣٥]، لأنه مهما طال الامر لابد من اصلاح الحال على الرغم (ما يحمله من حكم مسبق في طياته، لان الاخرين بعيدون فينزع أصحابه نزوعا ايدلوجيا نحو القناعة بالذات على انها القادرة وحدها على تغيير المجتمع، ولا يكون عندها الإصلاح اه معنى الا اذا اعترفت الذات التي تنتهج هذا الطريق بأنها تسعى الى بناء رؤية إصلاحية قائمة على نقد الذات او المجتمع او كلاهما بوصفهما انا واحدة ليست متغايرة)[٣٦] بحيث يكون الإصلاح فيها حاجة ضرورية وكما يتحدث في ذلك الجابري قائلا: (لا ننظر الى الإصلاح أولا وقبل كل شيء لا من حيث هو دعوة اتية من الخارج، ولا من حيث هو شعار بادرت الى رفعه قوة داخلية، بل من حيث هو حاجة، فاذا حددنا أولا الحاجة او الحاجات التي

تبرر جعل الإصلاح مطلبا في العالم العربي والإسلامي، امكن حينئذ تحديد الأهداف منه)[٣٧] فعلى المنظور الاجتماعي يكون هدفه اجتماعيا وعلى المنظور السياسي يكون هدفه سياسيا وعلى المنظور الديني يكون هدفه دينيا وكما يؤكد ذلك محفوظ بقوله: (الإصلاح الديني الذي نرى ضرورته ونشعر بأهميته تجاوز الكثير من معوقات تقدمه لا يعني رفض قيم الدين او الخروج عن ضوابطه ومتطلباته، وانما يعني إعادة تأسيس فهمنا للدين بعيدا عن الأحادية في التفكير والقشرية في الفهم والتعامل مع الاجتهادات الإنسانية في فهم الدين بعيدا عن التقديس الاعمى او مفهوم الحقائق المطلقة)[٣٨] وتشكل إعادة صياغة الدين عقب انفصاله عن ثقافته الأصل، أولى تبعات انتقال الدين الى هدف اخر ومكان اخر، مما يستوجب إعادة تأسيس وتكييف فردانية العلاقة بالدين في سياق خسارة الواقع الاجتماعي (لذلك فإن الإصلاح الديني وتجاوز الفهم الأحادي والمتعسف لقيم الدين من الضرورات القصوى التي تؤهلنا لبناء واقع مجتمعي جديد)[٣٩]، لأنه لا يمكن الخروج فعليا من احداث الواقع من دون ان يكون هناك قطيعة مع موارد التخلف التي تأتي وفق معايير يختطها المسؤول عن تأجيج الموقف وإيجاد تحديثاته المستمرة للتخلف لا للتقدم لان أولى خطوات الإصلاح هي قبول الاخر لا الانقطاع معه لان مجرد الانقطاع يعني التوقف، وهذا بمعناه الصريح ان هناك التباس وهذا بدوره يؤدي الى التراجع ولاسيما اذا كان هذا الامر مشرعنا وفيه احاطة من قبل المقدس الذي لا يمكن مجادلته: (من هنا فأن من اهم خطوات الإصلاح الديني في مجالنا الوطني هو القبول والاعتراف الصريح والتام بوجود قراءات متعددة للدين، وان هناك تفسيرات ثرية لقيم الدين، نحن بحاجة الى احترامها وفسح المجال لنتاجها ومنهجها للعمل في الاجتماع الوطني في مختلف الدوائر والمستويات)[٤٠]، وهذا يؤكد لنا وجوب احتضان قيم الحرية والتدوال السلمي للقراءات لأنه الاس في تقدمنا وفيه الحد من الأخطاء والاخفاقات لاسيما في التجاوز على حقوق الاخرين داخل المنظومة الإسلامية او خارجها وتعد هذه سابقة خطيرة لامة تدعي التواصل وكما يقول محفوظ مجددا:(نحن في المجال الإسلامي نعيش مفارقة بكل مستوياتها وتأثيراتها، فنصوصنا الدينية تحثنا على الالتزام بحقوق الانسان وصيانة كرامته وتلبية حاجاته، ولكن في المقابل هناك الحياة الواقعية المليئة على مختلف المستويات بأشكال تجاوز وانتهاك حقوق الانسان)[٤١].

المطلب الثالث

التجديد وسؤال المستقبل عند محفوظ بين (اتالي) و(اركون) من نزعات الهيمنة الى تماهي الاقصاء

لعل الحديث في هذا المطلب يجرنا الى ان نجد القرائن الدالة في حديث محفوظ في مجال التجديد وسؤال المستقبل، ربما ان الفكر العربي الإسلامي مر بمنعطفات حددت هذا المجال والزمته بالإجابة والوقوف والتوقف، للوصول الى نقطة العودة، فتحدثنا هنا ضمن شخصيتين تعاملا بالمنوال نفسه مع محفوظ لنخرج بنقاط تضع هذه الإجابات في حقل النتائج للوصل الى الأهداف المنشودة فاندماجه كان مع (جاك اتالي) واركون وكما سنبين ذلك في الفقرتين القادمتين.

أ: محفوظ و(جاك اتالي) نظرة في افاق المستقبل (التطلع والتوقعات):

لعل من الصعب التكهن في المستقبل، والتحدث ان هذا سيحدث وذاك لا، ولكن ممكن قراءة المستقبل حسب وجهة نظري القاصرة وذلك من خلال قراءة المعطيات وتضمينها مفردات اكثر تواجدا في البيئة المحيطة لكل عمل على الصعيد الفردي او الجمعي، وهنا مثلا نتناول قراءة المستقبل بين وجهتي نظر (جاك اتالي)[٤٢] ومحمد محفوظ، ولعل القاريء يسئل لماذا قارن الباحث بين هذين الشخصيتين دون سواهما ؟طبعا للإجابة أقول: بإن محفوظ دأب من خلال بحوثه المتعددة ان يذكر هذه الشخصية وشخصية أخرى وهي محمد اركون، وذلك للاندماج الحاصل بينهما مما أدى الى توظيف حالات القراءة المستقبلية وان لم تتفق في جذورها الا انها اتفقت بالفكرة وهو الأهم فمثلا نجد (اتالي) وهو يتحدث فيما يخص عالمنا العربي اذ لم يخف الخبير الفرنسي توقعاته بتصدع دول عربية وإفريقية وتجزئتها إلى دويلات طائفية أو قبلية بواسطة سيناريوهات وآليات مختلفة الا انها ذات هدف واحد وهو إعادة رسم الحدود على أسس جديدة تتنافى مع نظيرتها التي رسمت منذ قرن في معاهدة سايكس بيكو. ويذكر ان المفكر الفرنسي سبق له القول إن عام ٢٠١٦ سيشهد أكبر أزمة مالية نقدية اقتصادية عالمية تتجاوز تداعياتها أزمة ٢٠٠٨، لأن أزمة ٢٠٠٨ نتجت عن انهيار قدرة الأسر الأمريكية على تسديد أقساط قروضها وإفلاس بعض المصارف، أما كارثة ٢٠١٦ فستكون أعمق وأشمل لأنها تنطلق من إفلاس مؤسسات قوية مثلما وقع أخيرا بإفلاس

صندوق الشارع الثالث بنيويورك بسبب انعدام التوازن فيما يسمى ((منظومة بنوك الظل)). وهذه العوامل ستعمل على الاسراع بحدوث كارثة انهيار حقيقي للنظام النقدي العالمي واتساع رقعة المضاربات التي بدأت بتخفيض مبرمج لأسعار برميل النفط بقصد الضغط على الدول المنتجة وإجبارها على اتباع سياسات تحددها القوى العظمى في رسم ملامح نظام عالمي جديد يخدم وبصفة خاصة القوتين العظميين الامريكية والروسية دون المساس بمصالح الصين. وعن الاتحاد الاوروبي يرى اتالى ان اجراء استفتاء شعبي حول خروج فرنسا من الاتحاد الاوروبي على غرار ما تم في بريطانيا غير ذي جدوى لان فرنسا لديها نظام برلماني يعبر عن رأى الأغلبية من الشعب وان مثل هذا الاستفتاء سيتسبب في مشكلة ضخمة للبلاد. ويؤكد اتالى ان وجود فرنسا بداخل الكيان الاوروبي امر مهم وضروري وله امتيازات لمصلحة البلاد. وسبق للمسئول ان نوه عن التفكك المستمر للاتحاد الأوروبي وابتعاد بريطانيا عن الاتحاد والاختلافات الجوهرية بين الأعضاء المؤسسين حول إدارة ملف اللاجئين وقوانين التصدي للإرهاب[٤٣]، ويعقد محفوظ في ذهنه الملابسات نفسها ولكن بطريقة الذي يعيش داخل المنظومة لامثل (اتالي) يتحدث عن الواقع العربي وهو خارج المنظومة، وقطعا صاحب الدار ادرى بالتي فيها، حيث تجد محفوظ هنا يتحدث عن الفروق بين الأمم وتقدمها قائلا:

(يبدو ان من الفروق الأساس بين الأمم والشعوب المتقدمة عن غيرها من الشعوب والأمم التي مازالت تعيش التخلف والتأخر، وكل امراض الانحطاط، الفرق في طريقة تعامل هذه الأمم مع افكارها، اذ ان الأمم المتقدمة تسعى حين قناعتها وايمانها بفكرة، الى البحث الجاد عن طريقة مناسبة لتنفيذها وممارستها، لذلك تكثر في هذه المجتمعات المبادرات والأنشطة الإنسانية التي تملا الفراغ، وتساهم في تقوية المجتمع وقدرته على إدارة ذاته وتسيير شؤونه بنفسه)[٤٤].

وهذا التسيير لا يتم الى من خلال خريطة ذهنية قادرة على فك الالغاز التي تتواجد في مجتمعاتنا وكيفية الوصول اليها، ففي هذه النقطة نشاهد محفوظ وهو يتناول (اتالي) بحديث الثاني عن صورة العالم عشية القرن الحادي والعشرين، وعن الشكل الذي تشير الدلائل الى انها ستتخذه في شتى الجوانب الاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنلوجية، اذا ما

تركت مسيرة العلام وشأنها، يحكمها قانون السوق ويصوغها تطور تمليه الاحداث على الانسان ولايمليه الانسان على الاحداث، ويبين من خلال ذلك ان الصورة المتوقعة للعالم في مثل هذه الحال، حال ترك الاحداث وشأنها صورة غير مشرفة، بل عامرة بضروب الصراع والضياع(٤٥)، وكيف ان بعض القوى تجاوزت هذا الصراع كامريكا واليابان، واستطاع الاثنان بقوة صارمة ابتكار طرق جريئة للالتقاء عن طريق مفهوم الارتحال والسلع المرتحلة القائمة كلها على الصيغ المتقدمة للحاسوب وقدرته الخارقة في زيادة الإنتاجية وبعدها تصوره لنهاية التطور الذي نشهد بداياته الان سواء فيما يتعلق بتكوين المجالين المسيطرين ام بحالة الاقتصاد العالمي الناجمة عن التقدم بغير قيود في مجال الإنتاج، واثر ذلك على عناصر البيئة والموارد الطبيعية(٤٦)، ويناقشه محفوظ أخيرا بأن المستقبل وحده هو الذي يعطي للماضي معنى، وما نتركه لأولادنا هو الذي يحدد قيمة الحياة التي عشناها، اذ ان الأرض وبحسب قوله هي مثل المكتبة التي نخلفها سليمة بعد ان نكون قد اغتنينا بقراءتها واغنيناها(٤٧).

ب: محفوظ واركون بين الاستعارة والتطبيق:

بعد أن استوضحنا في الفقرة السابقة بتوصيل أفكار (جاك اتالي) مع محمد محفوظ وما نتج عنهما، هناك تحقق اخر موصول في هذا الاندماج، ان كان الأول على مستوى المستقبل والتطلعات، فالثاني على مستوى الاستعارة والتطبيق، بحيث هل نبقى على مانحن عليه ام نستعير؟ واي استعارة ممكن ان تغنينا عن الموجود ؟ هنا يحدد اركون ملامح كما يحدد محفوظ ملامح، ولعل السؤال نفسه يطرح في هذا المفصل، لماذا المقارنة بين اركون ومحفوظ ؟ قطعا هناك إجابة واضحة نستشفها عند قراءة كتاب محمد محفوظ بعنوان(الفكر الإسلامي المعاصر ورهانات المستقبل)، فهو يوضح من خلال هذا الكتاب الكثير من المعطيات المهمة في صدد الخروج بنتيجة بعد قراء ة الفكر الإسلامي بصورة معاصرة، وهنا يحاول اركون بحسب وجهة نظر محفوظ في قراءته للفكر الإسلامي إقامة رؤية نقدية للفكر الإسلامي اعتمادا على المناهج الغربية في ميادين العلوم الإنسانية، وهو بذلك يدعي انه يهدف الى تخليص الراي العام الإسلامي من السياج الدوغماتي المغلق الذي تسجنه فيه التيولوجيا التقليدية وايدلوجية الكفاح، ويؤكد اركون دائما على ضرورة علمنة التعليم وابعاده عن الخصائص القيمية للمجتمع كطريق للتخلص من حالة التعدد والتنوع الموجودة في

المجتمع[٤٨]، وبقبال ذلك نجد البعض يعمل وبصورة متواصلة على تقوية السياج الدوغماتي المغلق وازدياد توسعه وانتشاره في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وهذا لا يكون الا من خلال بقاء وصمود ثلاث قوى مشكلة لنظام العمل التاريخي كما يتحدث عنها اركون وهي (الله، السلطة السياسية، الجنس)، وهذا السلم الطويل بحسب تعبيره العريض الصاعد او النازل من المهيمنين والمهيمن عليهم يشمل كل المجتمع وينطبق على كل المجتمع، فهو مقبول من دون أي احتجاج على الدرجات والمستويات كافة[٤٩]، فهذا المشروع المتسم بالهيمنة والمعبر عنه عند اركون بثلاثية نجد محفوظ يتحدث عنه أيضا من خلال الهيمنة والاقصاء للفكر بقوله:(فالكثير من نزعات الهيمنة والاقصاء، هي من جراء التماهي والدمج الشديد والابله، بين الأفكار والرجال، ومادام الدمج مستمرا، فإن البنية الاجتماعية والثقافية التي تولد نزعات السيطرة مستمرة ومستديمة، لهذا من الأهمية بمكان إيجاد مسافة بين الأفكار والقيم، والتجارب التاريخية والبشرية لهذه الأفكار، اذ فشل التجربة لا يعني بالضرورة فشلا للفكرة، فسقوط أي تجربة تاريخية، لا يعين الحكم الكاسح على المشروع الفكري ابلفشل)[٥٠] فلا بد من مراحل كما يحيلها اركون لتجنب هذا السقوط او الوقوع في الفشل وهي فكرية تاريخية ثقافية يجب على العقل الإسلامي ان يقطعها حتى يكتسب الوسائل الملائمة للمساهمة في حل القضايا العالمية التي يطرحها التاريخ الراهن على العقل السياسي، مع العلم انه لا يهتدي الى حلول عالمية مقبولة الا اذا اعتد على مبادئ فكرية يجمع عليها عقل ما بعد الحداثة، على الرغم من انه سيختلف عن جميع العقول المعروفة الموروثة السائدة في كل الأمم والملل والنحل، سيختلف حتى عن عقل الانوار والحداثة المهيمنين على العالم بهيمنة العقل الاقتصادي والتكنلوجي، كما سيختلف عن أنواع العقل الديني في مظاهره الجهادية السياسية الحديثة، اذ هي ردود فعل على ضغوط العقل المهيمن اكثر مما هو صحوة او نهضة او احياء للعقل الديني الأصيل وقيمه المتعالية المطموسة[٥١]، والتي تؤدي بدورها الى صراع غير متكافئ فيلتقي محفوظ مع اركون بهذه النقطة من خلال هذا النص: (ان الحكمة تقضي ان لا نقع فريسة مفهوم للصراع يجرنا الى الاحتكام اليه بأدوات غير متكافئة، والصراع ظاهرة طبيعية، لكن الطبيعة تقتضي بمحاصرته واستيعابه وتجنب الوقوع في شراكه)[٥٢].

ويؤكد اركون في نهاية ذلك الصراع والخروج من هذا المعترك من خلال استرجاع الفكر

والتحرر من الانغلاق وتقوية الدولة بإنقاذ الوحدة العربية بأساليب التفاعل الثقافي لحماية أصالة الشخصية العربية الإسلامية، وهو نفسه ما تحدث عنه محفوظ بتأكيده على تفكك ثقافة الاستبداد والواحدية في الفضاء الثقافي السياسي العربي والإسلامي، وبناء فكرة وثقافة سياسية جديدة، قوامها الديمقراطية وسيادة القانون واحترام وصيانة حقوق الانسان.

الخاتمة:

إن إشكالية رهانات المستقبل لا تقل أهمية عن كل التحديات من حيث المضمون او الوظيفة، فكان لابد من علاج، ولما كان علاج هذه الرهانات كعلاج أي مرض يحتاج الى معرفة الحقائق المادية المتصلة بالأداة الجماهيرية من حيث الظروف الاجتماعية والسياسية التي كونتها، واظهرت سماتها وصفاتها وخصائصها من حيث الوقوف الفعلي على عناصر تكوينها، كان لابد ان نطرد كل الأوهام التي تحول بيننا وبين ان نعرف حقائق الواقع العربي، والاحاطة التامة له، لذلك نجد ان مقومات كثيرة من سياسة الوقوف على الرهانات تجلت من خلال التنقيب على الأسباب التي جعلت الواقع العربي يقع اسير لهذه الرهانات، فظهر الموقف الرافض وهو موقفا واعيا كقيمة حضارية، والأخر رفضا تلقائيا ناتجا عن ردة فعل طبيعية بسبب الضغط الايدلوجي، وثالث كان راضخا بحجة التطور لان البقاء في هذه العزلة هو انهاء لوجودنا الحي (البشري)، لذلك عملت طروحات (محفوظ) للخروج من هذا الأزق على عدة جوانب كان أهمها:

أولا - إعادة تأهيل المجال الإسلامي المعاصر لاستئناف دوره وشهوده الحضاري، فكل قيم النهوض ومبادئ التطور بحاجة الى قيمة الديمقراطية.

ثانيا: عملية التجديد الذاتي، الذي تحدثه الامة بإستمرار اعتمادا على اسلامها وعقيدتها، وادراكها السليم والدقيق للظروف المحيطة بها، انه التجديد الذي ينطلق من ارض الذات لا من ارض الغير وهو تجديد يتفاعل وينسجم ومنطق العقيدة والتاريخ.

ثالثاً: وجوب احتضان قيم الحرية والتدوال السلمي للقراءات لانه الاس في تقدمنا وفيه الحد من الأخطاء والاخفاقات لاسيما في التجاوز على حقوق الاخرين داخل المنظومة الإسلامية او خارجها.

هوامش البحث

(١) نوري، إسماعيل، واخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط٢، ٢٠٠٥ م، ص٣٨٣.

(٢) م، ن، ص٣٨٤.

(٣) الهند والصين واليابان.

(٤) نافع، بشير واخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م، ص٥٩.

(٥) الموصلي، احمد، ص١١٩

(٦) الموصلي، احمد، جدليات الشورى والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٧م، ص١٠.

(٧) الربيعي، د. صلاح عبد الرزاق، الإسلام السياسي والدولة الإسلامية المعاصرة، دار الحوراء، بغداد، العراق، ص١٣.

(٨) محفوظ، محمد: مفكر عربي من المنطقة الشرقية في السعودية، مدير تحرير مجلة الكلمة في بيروت، صدر له عن المركز الثقافي الغربي بيروت، الدار البيضاء:

أ- الإسلام، الغرب وحوار المستقبل سنة ١٩٩٨م.

ب- الفكر الإسلامي ورهانات المستقبل ١٩٩٩م.

ج- الحضور والمثاقفة، المثقف العربي وتحديات العولمة ٢٠٠٠م.

د- الامة والدولة من القطيعة الى التواصل لبناء المستقبل ٢٠٠٠م.

هـ- الإسلام ورهانات الديمقراطية ٢٠٠٢م.

و- الواقع العربي وتحديات المرحلة الراهنة، دار الاشراق، ٢٠٠٣.

ز- الاهل والدولة بيان من اجل السلم المجتمعي. ينظر: محفوظ، محمد، الواقع العربي وتحديات المرحلة الراهنة دار الاشراق، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م، صفحة الغلاف.

(٩) محفوظ، محمد، الإسلام ورهانات الديمقراطية، من اجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية، المركز الثقافي العربي، بيروت والمغرب، ط١، ٢٠٠٢م.

(١٠) ظريف، محمد، الإسلام السياسي في الوطن العربي، منشورات المكتبة المغربية، ط٢، ١٩٩٢م، ص٢١.

(١١) عيسى، احمد، أضواء على الفكر السياسي الإسلامي، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٤م، ص٢٨٤.

(١٢) مرتضى، هاشم، الديمقراطية وجهات نظر إسلامية، الغدير للطباعة والنشر، بغداد، ط١، ٢٠٠٨م، ص٣٩

(١٣) الزبيدي، جعفر، الإسلام الديمقراطي، وينظر كذلك: عز الدين، حسن، جدل الثيوقراطية والديمقراطية، دار الرافدين، لندن، ط١ ٢٠٠٦م، ص٢٣٥.

(١٤) الجابري، محمد عابد، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٤م، ص١٢٩-١٣٠.

(١٥) إبراهيم، محسن، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، دار الفجر الجديد، بيروت، لبنان، ط ١٩٦٢م، ص١٥١.

(١٦) م، ن، ص١٥٧.

(١٧) الصادق، صاحب حسين، لماذا المجتمع الإسلامي، سلسلة نحو حضارة إسلامية، ب، ط، ص٩٦،٩٧.

(١٨) الترابي، حسن، واخرون، الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط ٢، ٢٠٠٤م، ص٢٠١.

(١٩) بحر العلوم، حسن عز الدين، المجتمع المدني في الفكر الإسلامي، مركز النجف للثقافة والبحوث، ط١٢٠٠٨م، ص٢٠٤.

(٢٠) واعظي، احمد واخرون، الفكر السياسي الإسلامي واشكاليات التطور والمعاصرة، الشركة الشريفية، المغرب، ص١٨٧.

(٢١) بلقزيز، عبد الاله واخرون، الدين والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٣م، ص٣٩.

(٢٢) محفوظ، محمد، العولمة وتحولات العالم، ص١٢٢، وكذلك: كوثراني، وجيه، مشروع النهوض العربي او ازمة الانتقال، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ص٩٣.

(٢٣) العشماوي، محمد سعيد، الإسلام السياسي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان ط٥، ٢٠٠٤م، ص٤٠٦.

(٢٤) محفوظ، محمد، الإسلام ورهانات الديمقراطية، ص٧.

(٢٥) محفوظ، محمد، الحضور والمثاقفة، ص٢٧.

(٢٦) محفوظ، محمد، الإسلام والغرب وحوار المستقبل، ص١٢١

(٢٧) محفوظ، محمد، الإسلام ورهانات الديمقراطية، ص١٧-١٨.

(٢٨) امين، جلال، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١ ١٩٩٩م، ص١١٧.

(٢٩) م، ن، ص١١٩،١٢٢.

(٣٠) محفوظ، محمد، العولمة وتحولات العالم، ص١٤، كذلك ينظر، غليون، برهان، واخرون ثقافة العولمة وعولمة الثقافة حوارات لقرن جديد، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١ ١٩٩٩م، ص١٦،١٧.

(٣١) الحاجي، محمد عمر، عولمة الاعلام والثقافة، دار المكتبي، سورية، دمشق، ط١ ٢٠٠٢م، ص١١٦،١١٧.

(٣٢) محفوظ، محمد، العولمة وتحولات العالم، ص٧.

(٣٣) الحاجي، محمد عمر، عولمة الاعلام والثقافة، دار المكتبي، سورية، دمشق، ط١ ٢٠٠٢م ص١١٨.

(٣٤) محفوظ، محمد، الإسلام الغرب، وحوار المستقبل ص٢٠٣.
(٣٥) الجمالي، حافظ، حول المستقبل العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٧٦م، ص٨٩.
(٣٦) الجابري، صلاح واخرون، الإصلاح الديني والسياسي، بحث للدكتور علي المرهج بعنوان الإصلاح الفكرة والمفهوم تساؤلات نقدية، ص١٤.
(٣٧) الجابري، محمد عابد، في نقد الحاجة الى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،ط١ ٢٠٠٥م، ص١٦.
(٣٨) محفوظ، محمد، الحرية والإصلاح في العالم العربي، دار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ص٣٧.
(٣٩) م، ن، ص٣٨..
(٤٠) م، ن، ص٣٩..
(٤١) م، ن، ص٤٠..
(٤٢) جاك أتالي أو عطّالي، مفكّر فرنسي وخبير اقتصادي، ومن أبرز الشخصيات التي لها تأثير في العالم. وُلد في مدينة الجزائر سنة ١٩٤٣ لعائلة يهودية، ثم هاجر مع عائلته إلى فرنسا سنة ١٩٥٦. اشتغل عطّالي بالقراءات المستقبلية وقدّم عشرات الكتب.. وهذا الكتاب هو قراءة لما سيكون عليه العالم خلال سنة ٢٠٥٠، موقع المكتبة الخالدية Kwww.khaldia-library.com/2017/05/blog-post_10.htm
(٤٣) مراجعة الموقع https://www.marefa.org.
(٤٤) محفوظ، محمد، الفكر الإسلامي المعاصر ورهانات المستقبل، ص٥٨.
(٤٥) محفوظ، محمد، الإسلام، الغرب، وحوار المستقبل، ص١٨٦.
(٤٦) محفوظ، محمد، الإسلام الغرب وحوار المستقبل، ص١٨٧-١٩٢.
(٤٧) م، ن، ص١٩٣.
(٤٨) م، ن، ص١٩٥.
(٤٩) ص١١،١٠.
(٥٠) محفوظ، محمد، الفكر الإسلامي المعاصر ورهانات المستقبل، ص٥٠.
(٥١) اركون، محمد، اين هو الفكر الإسلامي المعاصر، ص من المقدمة٢٠،١٩.
(٥٢) محفوظ، محمد، الفكر الإسلامي المعاصر ورهانات المستقبل، ص١٥٩.